تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

سوريا: نهاية التوازن القديم والتداعيات الجيوسياسية تجاه العراق

د. ليث علاء خضير

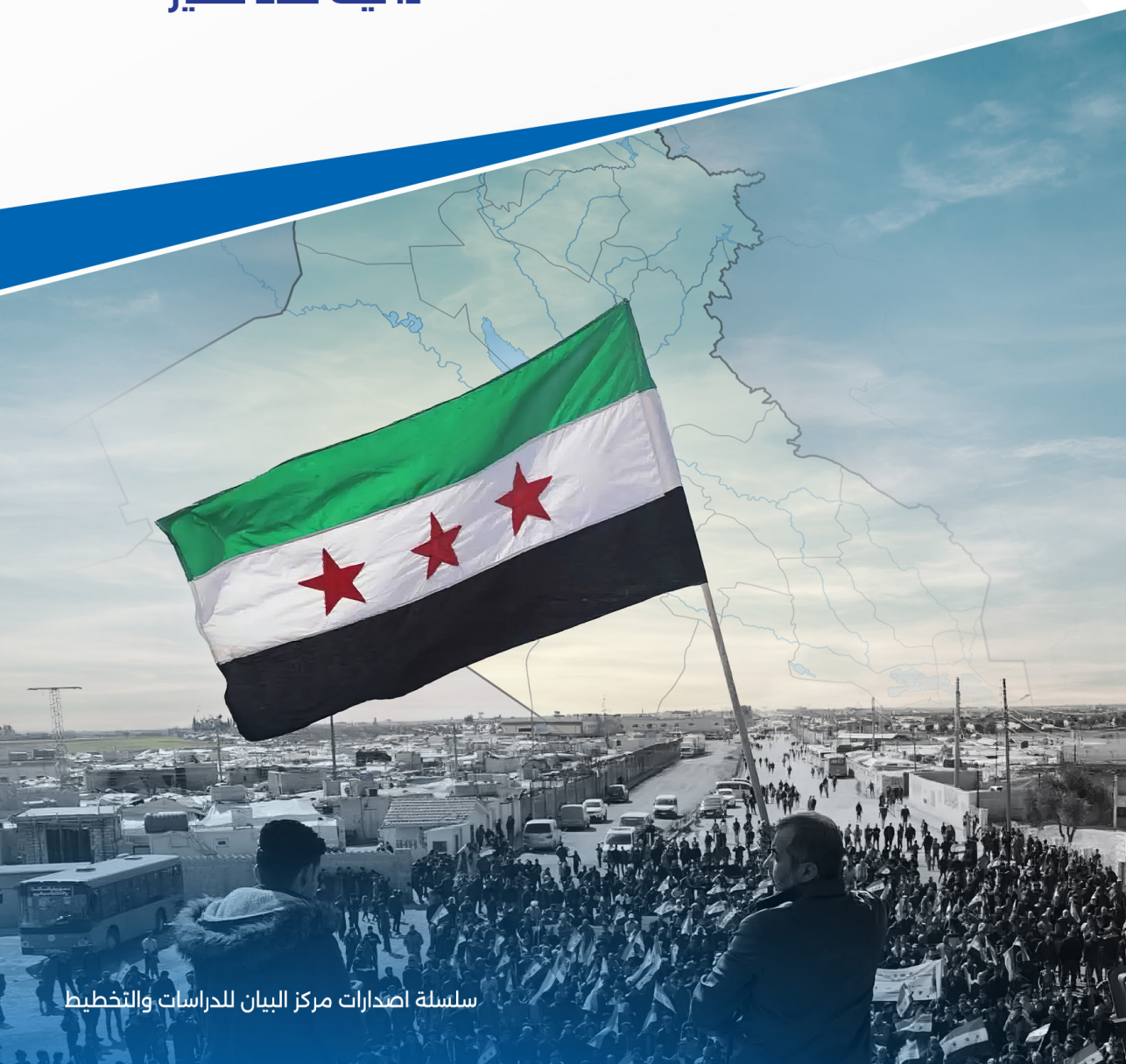

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

سوريا: نهاية التوازن القديم والتداعيات الجيوسياسية تجاه العراق

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

د. ليث علاء خضير / تدريسي في قسم الاستراتيجية/ جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة

تمثل سوريا بحكم موقعها الجيوبولتيكي حلقة حيوية للتفاعل ضمن الحدود الجغرافية للمنطقة، فمن حيث نطاق التوازنات شكلت سوريا مركزاً لاستدامة محور المقاومة من حيث التأثير، وهي تمثل حقيقة ما كتبه مارتن أنديك في كتابه «أبرياء في الخارج»: «لا سلام من دون سوريا»، كتوصيف لأهمية سوريا في صنع الاستقرار في المنطقة، والذي يرتبط مباشرة بموقعها في التوازنات الاقليمية القائمة وحدود الصراعات التي تتبنى فيها الدول القوة لحماية أمنها القومي.

من حيث نطاق الأحداث التي جرت في سوريا، فإن سقوط نظام الأسد كان يمثل واحدة من أهم المعطيات التي تتصل بطبيعة الحراك الداخلي، فوضع جبهات المعارضة والإرادات الإقليمية كان لها دور كبير في هذا الجانب، ومن بين الأسباب التي أسهمت في سقوط النظام السوري هو ضعف حزب الله وانشغاله في الحرب ضد الكيان الصهيوني، وما رافق الأحداث في غزة والضاحية الجنوبية من تطورات أسهمت في استنزاف القدرات المعنوية والعسكرية لمحور المقاومة. إلى جانب دور تركيا الذي أسهم في زيادة احتمالات المكاسب المتوقعة بالنسبة للمعارضة. مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الحرب الروسية في أوكرانيا والتوافق الروسي التركي على ضمانات لمصالح روسيا في سوريا. والتي أسهمت جميعها في تصدع الوظيفة التي كانت تؤديها سوريا ضمن حدود نطاقها الخارجي.

ومن ثم فإن فهم خارطة الوضع في سوريا وفقاً لما تفرضه الأحداث المتتالية من حركة جديدة في المتغيرات تشكل واحدة من أهم التداعيات الجيوسياسية التي تتصل بالتفاعل بين القوى والأطراف المؤثرة والمتأثرة بالمشهد السوري، والتي يعد العراق واحداً من أهمها تأثراً في هذا الشأن.

الداخل السوري بين تعقيدات المعارضة والارادات الخارجية

شهت سوريا خلال الأعوام الممتدة من 2011 - 2024 واقعاً سياسياً معقداً، وتدخلات خارجية متعددة تسببت في صراع داخلي انعكس على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار الداخلي. هذا الصراع أفرز العديد من القوى التي اتخذت طابعاً مسلحاً، وأسهمت بدورها فتح العديد من الجبهات ضد النظام بقيادة «بشار الأسد» كان أبرزها التجمع الجديد الذي قاد الهجوم على مناطق متعددة في سوريا أو ما عرف بعملية «ردع العدوان» والتي أفرزت الانهيار السريع لنظام سوريا على غير المتوقع في 8 كانون الاول 2024، وضمت هذه المجموعة أفراد واسعة من قوى المعارضة السورية تحت مسمى «إدارة العمليات العسكرية» بقيادة هيئة تحرير الشام، وتضم العديد من الفصائل الإسلامية التي وصفت بالمتشددة بقيادة مؤسس التنظيم (ابو محمد الجولاني)، إذ تصنف على أنها فرعاً سابقاً لتنظيم (القاعدة) في سوريا كان يطلق عليه اسم جبهة النصرة، وقد تأسست النواة الأولى لها عام 2011 حيث صنفت على أنها من المنظمات الإرهابية الرئيسة في سوريا، وتشكلت من العناصر السورية التي سبق عودتها من افغانستان الى العراق مع الإرهابي (أبو معصب الزرقاوي).

استهدفت «الجبهة « تحقيق عدد من الاهداف في مقدمتها إسقاط نظام حكم «بشار الاسد» ، مع السعي لإقامة منطقة آمنة، إلا أن الضغوط الدولية والإقليمية أسفرت عن تراجع الحركة، مما أحدث ضعفاً فيها لاسيما بعد خسارتها للكثير من المعارك في سوريا، قامت بتغيير اسمها عام 2016 الى جماعة (فتح الشام) ثم أعلنت لاحقاً في عام 2017 الاندماج مع حركات أخرى إسلامية داخل الأراضي السورية أهمها (أنصار التوحيد) (وجبهة أنصار الدين)، ليتم تكوين تنظيم جديد عُرف باسم (هيئة تحرير الشام)، بيد أن الهيئة قد عانت من ضعف التماسك وتصاعد الانشقاقات التنظيمية، ومن أهم اسباب تغيير جبهة النصرة لمسماها، هي رغبة التنظيم في إزالة نفسه من التصنيف الدولي للمنظمات الارهابية، وتسهيل انتقال عناصرها لدول أخرى. وهو ما يمثل واحداً من تكتيكات فهم النظام الدولي وحركة المتغيرات وتأثير مثل هذه المعطيات على أداء هيئة تحرير الشام.

يمكن القول إن الفصائل المسلحة، وأبرزها «هيئة تحرير الشام»، هي خليط من عناصر متعددة من التنظيمات ذات الأيديولوجيات المختلفة، التي تتنوع بين الإسلامية والقومية والوطنية. هذه الفصائل أعلنت طموحاتها التي لا تقتصر فقط على إسقاط النظام السوري، بل تتجاوز ذلك لتسعى إلى تحقيق أهداف أبعد، معتبرة أن لها الحق في استخدام جميع الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف. على الرغم من جهود مؤسس هذه المجموعة، أحمد حسين الشرع (الجولاني)، في محاولة إبعاد المجموعة عن تنظيم القاعدة، فقد قامت الولايات المتحدة بتصنيف «هيئة تحرير الشام» كمنظمة إرهابية في عام 2018.

وما يزيد الوضع تعقيداً وجود مجموعات مسلحة أخرى تعد من القوى الفاعلة في الداخل السوري والتي تسيطر على ما يقارب 25 % من الأراضي السورية والمستفيد الأكبر من الأحداث الراهنة في سوريا تعرف باسم (وحدات حماية الشعب)، والتي تتكون بالأغلب من مقاتلين أكراد والتي تعدها تركيا المجاورة لسوريا منظمة إرهابية. اذ أدت الأحزاب الكردية المعارضة دوراً بارزاً ومهماً في انهيار النظام السوري بقيادة بشار الأسد، وتمثلت تلك التحركات في تشكيل ائتلافين: هما المجلس العام لتحالف الكردي ويضم حزبين هما الحزب الديموقراطي التقدمي وحزب الوحدة الديموقراطي، واللذان يتخذان من الأراضي السورية الشمالية مسرحاً لممارسة نشاطهما السياسي والعسكري، أما الاتلاف الثاني يتمثل في المجلس السياسي الكردي الذي ينطوي تحته العديد من الأحزاب التي تؤدي دوراً في استمرار التجزئة في سوريا وانقسامها ويمكن أن نصف عام 2014 بأنه الأوضح في الصراع على السلطة، إذ انقسمت القوى المتصارعة على أساس الجهة والأيديولوجية، وأصبحت سوريا جغرافياً متقطعة الأوصال، والنزاع يتسع بين مكوناتها المحلية، وانضمت الى النزاع مكونات سياسية واجتماعية وعسكرية محسوبة على نظم إقليمية متفرقة، كما اتضحت المعسكرات الإقليمية الداعمة لكل طرف هذه الانقسامات أدت الى تقسيم سوريا على مناطق سيطرة متعددة استمرت حتى عام 2024 لتتغير مرة أخرى

(انظر خارطة رقم 1)

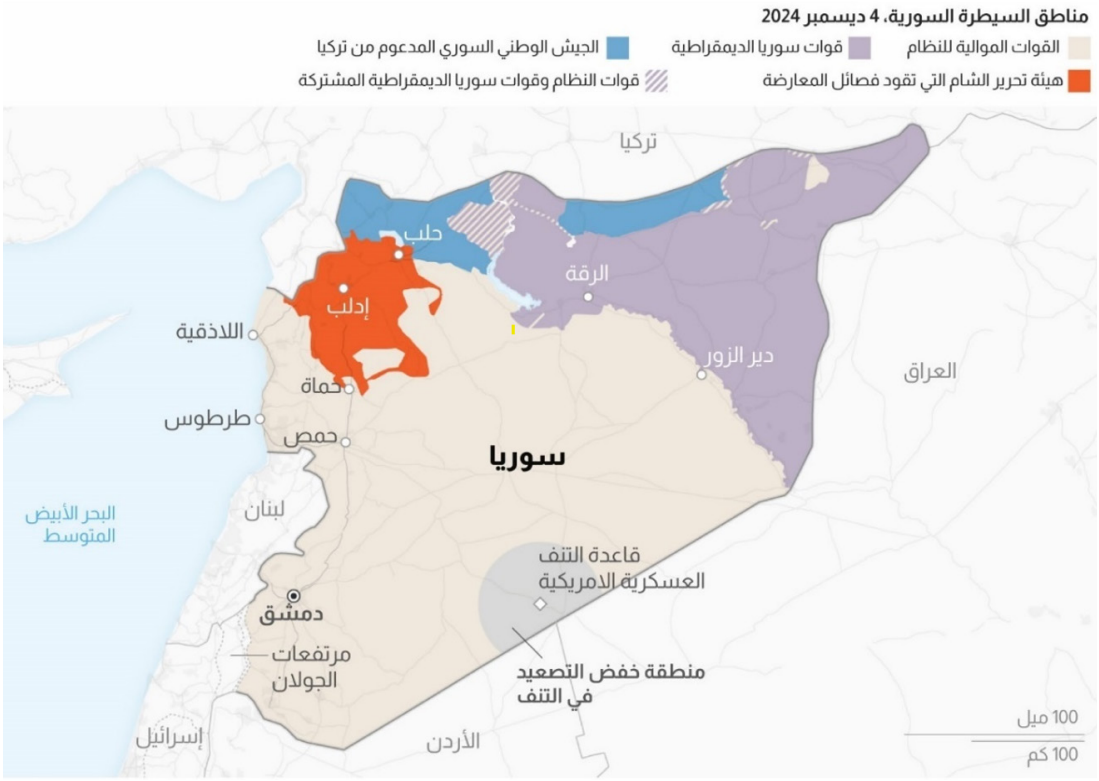

(خارطة رقم 1 مناطق سيطرة القوى الفاعلة الداخلية في سوريا)

انهيار النظام والتداعيات الأمنية في الداخل

عززت الأحداث الداخلية التي تجري منذ بداية شهر كانون الأول من عام 2024 مسار الانهيار الاقتصادي والتحولات السياسية والاجتماعية في سوريا بشكل جذري. فمنذ اندلاع الاحتجاجات السورية في آذار 2011، تأثرت البنية الداخلية السورية بشكل كبير ولاسيما مفهوم السيادة الوطنية، بما في ذلك النزاع المسلح، والتدخلات الأجنبية، والجماعات المسلحة المحلية، وقد أنشأت الفصائل والجماعات المسلحة دويلات داخل الدولة، وأهدرت الموارد الطبيعة والثروات، كما أدى الدمار الهائل للبنية التحتية للمؤسسات الحكومية والمدنية نتيجة الحرب الاهلية إلى تراجع دور الدولة المركزية.

وتُعد العقوبات الدولية واحدة من أهم الأضرار التي تجعل سيادة الدولة منقوصة، ومع لجوء الولايات المتحدة الأمريكية لممارسة أقصى درجات الضغط على سوريا، لجأت لسلاح العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية ضد سوريا بإصدار قانون قيصر الذي يفرض عقوبات على الأفراد والمؤسّسات التي تقيم علاقات أو تعقد صفقات تجارية مؤثرة مع الحكومة أو الشركات السورية. لم تؤثر العقوبات والضغوطات المفروضة على الأطراف الأساسية في معادلة الحرب والصراع بل كان تأثيرها بشكل مباشر على المواطنين، فتم منع المواطنين السوريين من الحصول على تأشيرة دخول إلى معظم دول العالم، وتهديد الدول التي يمكن أن تتعاون مع سوريا اقتصادياً، وعلى أثر ذلك، أخذت أحوال الاقتصاد السوري في التدهور بفعل الأزمة والعقوبات بصورة لم يسبق لها مثيل. فضلا عن ذلك أسهمت الحرب الطويلة أيضاً بانقسام النظام القضائي وتطبيق القوانين بين المناطق المختلفة، ما عزز ضعف السيادة القانونية الموحدة، إذ عملت المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة المركزية بتشريعات مختلفة، ملائمة للأيديولوجيات المتباينة، الأمر الذي اسهم في تعزيز الانقسام المجتمعي، إلا أن انهيار النظام السياسي السوري بقيادة بشار الأسد 2024 أسس لتحول كبير في تاريخ سوريا، والتي كانت خاضعة لحكم عائلة الأسد لما يقارب 60 عام سيطر النظام خلالها على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، الأمر الذي أسهم في تدهور الأوضاع السياسية في البلاد رغم المحاولات في ادخال إصلاحات لم تمنح السوريين حقوقهم المدنية والسياسية مما ولد حالة شعور بعدم الرضا تجاه ذلك النظام بشكل عام.

ومن أبرز أسباب التي أدت إلى انهيار النظام السوري في كانون الأول 2024 هو ضعف المؤسسات الأمنية التي كانت قائمة في النظام السابق، وضعف توجه الإرادة السياسية نحو بناء مؤسسة أمنية قوية، ناهيك عن عدم جدية النظام في استيعاب مطالب المواطنين عن طريق إصلاحات سياسية وأمنية، وفي ظل انتشار عدد كبير من التنظيمات المسلحة، التي ظهرت بالأساس نتيجة لعداءات أو نتيجة لاضطهاد في ظل نظام الأسد، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية وقد ترتب على عدم وجود مؤسسة قوية عدد نتائج أهمها:

1. سرعة انهيار وحدات وتشكيلات النظام العسكرية المكلفة أمام تقدم قوات المعارضة، التي تسببت في انهيار الجيش والشرطة والأجهزة المخابراتية عموماً، ومما رتب على ذلك فراغاً أمنياً كاملاً.
2. انهيار مؤسسات الدولة بالكامل في مناطق تسيطر عليها الحركات وما تسمى بالمعارضة، والحركات الكردية بكل تشكيلاتها.
3. الاعتماد على أجهزة موازية للجيش أو قوات شبه عسكرية تحت مسميات عدة لسد فراغ قوات النظام السوري، فضلاً عن الاعتماد على المعدات العسكرية المتهالكة.
4. خسارة الجيش السوري نسبة كبيرة من قواته البشرية، والتي كانت تقدر بحوالي 300 ألف جندي في سنوات الحرب الأولى حيث بلغت النصف وفق التقديرات، بسبب القتال أو بسبب فرار البعض من الجنود ونظامهم لجماعات متفرقة.
5. تكبد القواعد العسكرية السورية خسائر كبيرة نتيجة للضربات العسكرية الامريكية والإسرائيلية المتكررة.
6. انخفاض المساعدات العسكرية المباشرة من قبل إيران وحزب الله التي لم تعود قارة على التدخل بشكل كافٍ، فضلاً عن تضرر منظومة حزب الله العسكرية نتيجة لاستهدافها من قبل الولايات المتحدة و(إسرائيل) في لبنان.

تشابك المصالح في سوريا والتداعيات الجيوسياسية

بالتزامن مع انهيار نظام الأسد، وسعياً لاستغلال انهيار قوات النظام في شمال غرب سوريا، شرعت قوات سوريا الديمقراطية ذات الغالبية الكردية في تعزيز مواقعها، بالاستيلاء على مواقع استراتيجية، إذ تقدمت قوات سوريا الديمقراطية نحو ناحية الرقة وسيطرت على حقول نفطية في مناطق الثورة والرصافة، التي تحتوي على الفوسفات والغاز، إضافة إلى مواقع استراتيجية أخرى، بعد انسحاب قوات النظام. مثل دير الزور، والميادين، والقورية، والبوكمال باتجاه دمشق والحدود العراقية، مما عزز نفوذها في المنطقة الشرقية.

الخريطة 2
انتشار مجموعات كردية بارزة على مقربة من الحدود

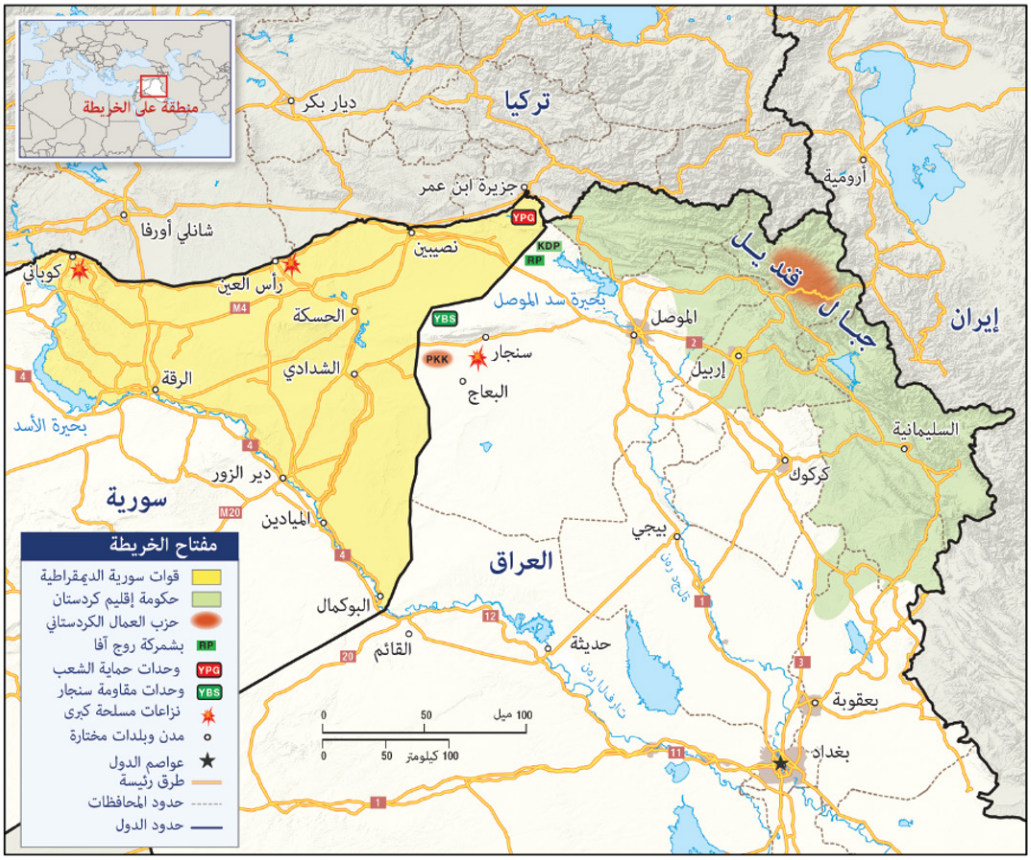

(خارطة 2 انتشار المجاميع الكردية السورية على الحدود العراقية)

وما يؤكد مخاوف العراق من التدخلات الأمريكية، هو الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لعدد يصل إلى 80 ألفاً من مسلحي الاكراد، الذين يطلقون على أنفسهم اسم وحدات حماية الشعب الكردي وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والذين يشكلون أحد ابرز مخاوف العراق الأمنية، حيث تعدهم الولايات المتحدة الأمريكية ليكونوا نواة لجيش الكردي تخطط لإقامته فى شمال وشرق نهر الفرات مقتطعاً ثلث أراضي الدولة السورية، ومنذ سنوات عدة تقوم الولايات المتحدة بتدريب العناصر الكردية وإمدادها بالأسلحة والذخائر والمهمات العسكرية وتدفع رواتب جنودها، وتتولى إرسال المميزين منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية

للتدريب والإعداد، مع إعلان ما يسمى الإدارة الذاتية الكردية عقد انتخابات محلية فى المناطق الواقعة تحت سيطرتها بمنأى عن بقية مكونات الشعب السوري، معززة التوجهات الانفصالية الكردية ومهددة كيان الدولة السورية ووحدتها وسيادتها وفقاً لعديد من التقارير الأمريكية ذات الصلة بموضوع «قسد» والأدوار المحتملة لها في سوريا وجوارها الاقليمي.

وعلى الرغم من اختلاف روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشأن الأوضاع السورية، واستخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) لثلاث مرات في مجلس الأمن ضد مساعي الغرب في الإطاحة بنظام بشار الأسد، إلا أن الحرب الروسية الأوكرانية انعكست سلباً على الأداء الروسي في سوريا، إذ ليس بمقدور روسيا أن تحارب على جبهتين كبيرتين في وقت واحد. وأن أولوية روسيا تتجه نحو أوكرانيا وأوروبا، وبذلك غاب الحضور الروسي القوي عن المشهد السوري، وتوجهت أولوياتها في الانشغال بحربها في أوكرانيا، وتراجع دورها في الشؤون الدولية بشكل عام، إذ استبعدت فعلياً من مجموعة الثماني للدول الصناعية وجمدت مساعيها للانضمام الى منظمة التعاون الاقتصادي ووكالة الطاقة الدولية، فضلاً عن مصادرة الأصول الروسية وتمويل الجيش الاوكراني بها.

كما تصاعدت الضغوط الامريكية (الإسرائيلية) على إيران في أن تكون سبباً لإضعاف الدعم المقدم للحكومة السورية، مما فتح المجال أمام تقدم قوات المعارضة في عدة محاور مع تسارع الاحداث في سوريا بهذه الوتيرة المتسارعة تجد القيادة السياسية الايرانية نفسها في موقف صعب، إذ إن التدخل العسكري الإيراني المباشر في سوريا أو النأي عن التدخل ينطوي كلاهما على نتائج سلبية، وهو ما زاد من تقدم القوات المعارضة والفصائل المسلحة على حساب النظام السوري، وبذلك مثل سقوط نظام بشار الأسد لإيران خسارة كبيرة، فسياسة الصبر الاستراتيجي والنفس الطويل لشراء الوقت وتأجيل الرد، هي سياسة تجاوزتها الظروف الراهنة ولم تعد تحتملها تشير التقديرات إلى أن روسيا وايران فقدتا الكثير من مساحات الحركة والتأثير الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط لصالح قوى أخرى مثل الولايات المتحدة على المستوى الدولي وتركيا وإسرائيل على المستوى الإقليمي، على هذا الأساس تطمح الإدارة الإيرانية والروسية إلى استعادة وجودها السياسي والدبلوماسي في سوريا ضمن تشكيل خارطة حلفاء جديدة متعددة الرهانات تعتمد فيها على حلفاء جدد داخل سوريا.

أما الموقف التركي من سقوط نظام الأسد في سوريا، فإنه متعدد الأوجه ومعقد، فعلى الرغم من أنها تدعم هذه التنظيمات المعارضة في إطار خططها لحماية أمنها القومي. وحماية الحدود وتعزيز أمن المناطق المحاذية للحدود التركية، فموقفها الرسمي كان بمحاولة الخروج باتفاق سياسي بين النظام السوري والمعارضة والتشجيع على وقف القتال بينهما في الحال لمنع التصعيد، والتركيز على البحث عن حلول سياسية توفر لسوريا الأمن والاستقرار وتحافظ على وحدة أراضيها، إلا أن الدور المغاير الآخر الذي تؤديه تركيا يقوم على محاولة شل معظم تحركات عناصر جهود النظام بشار الأسد في عملية سياسية مطاطة معقدة، وغالباً ما سوف يكون مصيرها الفشل، وتسعى تركيا من أجل تنفيذ عدد من الأهداف أبرزها: تشكيل قوات موالية لها تمكنها من طرد مسلحي الفصائل الكردية وحزب العمال الكردستاني التي تعده منظمة إرهابية، وتعزيز وجودها السياسي والعسكري في سوريا كما تجد فيها وجهة استثمارية، وترى تركيا أن الوجود الروسي في سوريا مقيد للطموح التركي وحريته في الاتفاقات مع دول المنطقة حول انشاء ممرات الطاقة، لأن ذلك يتعارض مع سياسة روسيا فضلاً عن أداء دور أساسي في سوريا في المرحلة المقبلة لما يسهم في رفع الموقف التفاوضي التركي مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والتي أبرز ملفاتها مشاكل اللاجئين.

إلى جانب ذلك تعد (إسرائيل) ان سوريا عدوها الأول في المنطقة فهي دولة حدودية عربية مهمة وتمتلك ما يؤهلها لتشكل تهديد كبير لها، وتعدها دولة لها علاقات قوية مع قوى مؤثرة مثل روسيا وايران والعراق وكذلك تمتلك نظام سياسي يوصف بأنه نظام معادٍ للغرب، ولعل أكثر ما يضفي التعقيد على الحالة السورية هو النهج الثابت للسياسة السورية التي تتخذ موقف والتصلب تجاه الكيان الصهيوني، الأمر الذي انعكس على سوريا في حالة التنافر والعداء المستمر التي تنتهجها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون على الدوام في مواجهة سوريا تأييداً لإسرائيل. لهذا تدخلت بصورة مباشرة من خلال استهدافها لمراكز تواجد القيادات السورية محاولة إضعافها والتمهيد لتفكيكها، حتى لا تكون قادرة على التأثير على سياستها في المنطقة.

في ذات الإطار، فإن التصعيد الراهن في الشرق الأوسط والمقترن بدرجة غير مسبوقة من التغول الإسرائيلي والعمليات العسكرية المستمرة منذ قرابة سنة في قطاع غزة، والتي ارتكبت أثنائها جرائم وحشية وإبادة جماعية لقرابة 45 ألف مدنى فلسطيني وإصابة وجرح وإعاقة أكثر من 150 ألفا وتدمير 85% من البنية الأساسية لقطاع غزة، وكذلك قطع للشريان الحيوي الذي يربط بين إيران وحزب الله في لبنان، وإن ذلك لا يتحقق إلا بتدمير المعابر السورية اللبنانية، وبإزالة كافة أشكال التهديدات الإيرانية من على حدودها الشمالية حتي تحافظ على أمن مستوطنيها في المناطق الحدودية.

وقد شنت إسرائيل ما يقارب 250 ضربة جوية على مواقع عسكرية سورية وطائرات مقاتلة وأنظمة صواريخ منذ سقوط نظام بشار الأسد كما أنها دخلت الحدود السورية بعمق 3 كيلو متر في كل من مناطق الشريط الحدودي الإسرائيلي السوري دخلت مناطق الحميدية والرواضي والقحطانية ورويحينا وبئر عجم والرفيد، وصولاً إلى المثلث الحدودي بين سوريا و(إسرائيل) والأردن.

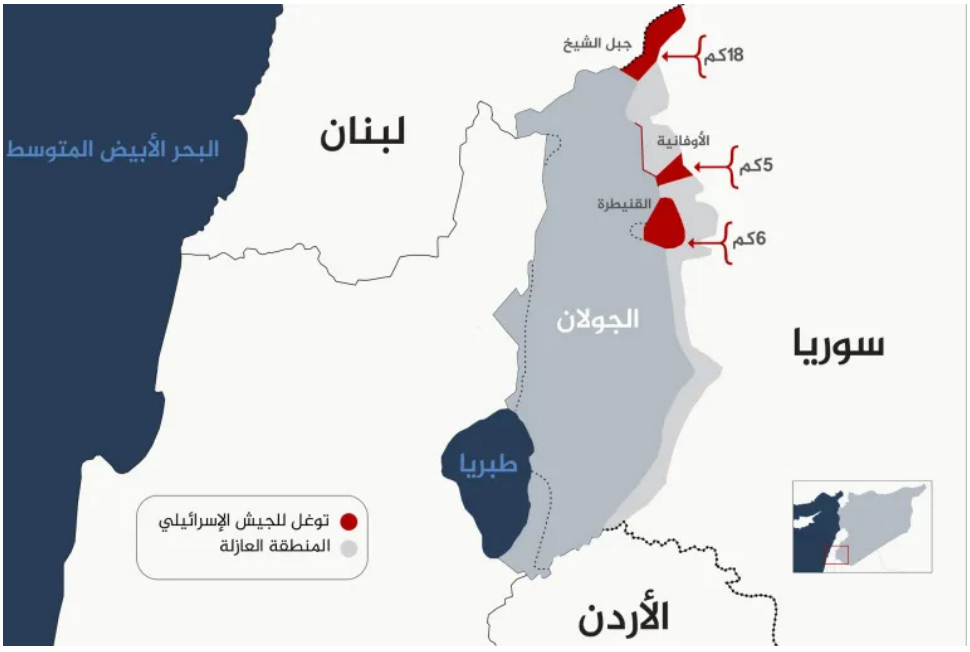

(خارطة رقم 3 التوغل الإسرائيلي داخل الأراضي السورية)

إضافةً الى العامل الأمني في تدخل (إسرائيل) في سوريا استخباراتياً، يأتي العامل الاقتصادي وخاصةً اكتشافات الطاقة في شرق المتوسط، والتي حولت الكيان الصهيوني من كيان فقير بالموارد الى قوى إقليمية في مجال الطاقة. كما أنها تحاول السيطرة على حقول (كارش) الواقعة بينها وبين لبنان، وبذلك أصبحت من دولة تستورد الغاز الى دولة مصدرة له، وخاصةً الى مصر والأردن والسلطة الفلسطينية. كما أنها تخطط لمد أنابيب غاز من شرق البحر المتوسط الى أوروبا، وأن الخط من المقرر أن يتم التوصل الى قرار نهائي بشأن تفاصيل الاستثمار في المشروع واكماله بحلول عام 2025، فضلاً عن رغبة حكومات أوروبية على المضي قدماً في المشروع المعروف باسم (ايست ميد) والذي هدفه تصدير الغاز الإسرائيلي والقبرصي الى أوروبا، وتوجيه ضربة استباقية لكل مشروع آخر من المشاريع المستقبلية لكل من سوريا ولبنان والعراق، وهذا ما جعل الضربات في سوريا تستمر بشكل اكثر واوسع من أجل هدم الاستقرار والجدير بالذكر أن هذا المشروع واجه تحدي أمني بالنسبة له وبشكل مباشر من قوات حزب الله اللبنانية التي هددت باستهداف أي مناطق غاز ضمن الحدود اللبنانية ورفض الأخيرة اتفاقية الحدود البحرية بينها وبين إسرائيل وقبرص السياسة الإسرائيلية والعمليات العسكرية الراهنة دون رادع أو مانع هي أبرز الأدلة على اختلال التوازن في المنطقة.

الدوافع والارتدادات الجيوسياسية للتحركات العراقية تجاه سوريا

تاريخياً، تعد سوريا امتداداً لأرض الرافدين، والأقوام التي سكنتها ذات جذور واحدة، وانطلاقاً من هذا المبدأ سعى حكام أرض الرافدين من آشوريين وبابليين لوحدة بين البلدين والتصدي للأقوام الأجنبية المتصارعة على أرضها، كما أن الصراعات الداخلية في سوريا والعراق مترابطة سياسياً واجتماعياً وتاريخياً، تنذر التحولات السريعة الجارية في سوريا بحدوث تغيرات مهمة وانقسامات تشير الى تغيير في ميزان القوى الداخلي على الأراضي السورية فيحاول العراق التعامل بحياد ودبلوماسية، إلا أن ما يقلق العراق هو أن يتولى الحكم في سوريا المتطرفين، وإعادة إحياء التنظيمات الإرهابية، وأن تزايد التوترات الأمنية يكون العراق ساحة للحرب الطائفية الإقليمية التي تجعل من العراق لزاماً التحرك تجاه هذه التحديات والتي أهمها:

1. **العامل الأمني:** يعد العراق من أكثر الدول المجاورة تأثراً في أي صراع داخل الأراضي السورية وما يليها من تداعيات إقليمية ودولية، والسبب الرئيسي هو طول الحدود بين الدولتين والتي تزيد على 605 كليو متر، مما يسهل انتقال المسلحين من جهة والعمليات التهريب والتجارة غير الشرعية وانتقال العناصر الإرهابية من جهة أخرى خروجاً ودخولاً، إضافة الى ذلك فإن انتشار القرى الحدودية التي تفرض وجود تنسيق مشترك تمثل تهديداً أمنياً نقع على الحدود. كما يخشى العراق من تحول الانقسام السياسي السوري الى مواجهة مسلحة شاملة مع بداية تشكيل حكومة جديدة في سوريا مشابه لسيناريو ليبيا وتعزيز وفوضى السلاح وعجز القوة السياسية والعسكرية السورية انتهاج سياسة داخلية قائلة على المصلحة وطنية تؤدي الى إعادة بناء أجهزة الدولة ولاسيما الجيش وأجهزة والأمن وفرض سلطتها على كامل البلاد.
2. **العامل الاقتصادي:** يمتلك العراق 4 منافذ حدودية مهمة مع سوريا تقع تحت سلطة الحكومة الاتحادية العراقية مشتركة مع سوريا وإدارتها وتعد من المنافذ المهمة والتي تربط العراق وسوريا التي تمثل رابطاً اقتصادياً مهماً فضلاً عن كونها طريقاً لعبور السياح العراقيين والوافدين السوريين وتقع هذه المنافذ على أهم محافظتين عراقيتين، هما الأنبار والموصل. في الوقت نفسه استقبل العراق الالآف من المهاجرين السوريين الذي نزحوا إلى العراق بسبب الأعمال الإرهابية والطائفية في سوريا، وسهَّلت عملية دخولهم واستقرارهم، ممَّا عاد بمردود اقتصادي واجتماعي كبير لسوريا.
3. **الصراع الكردي- الكردي** تشكل المجاميع الكردية وخاصة من جانب محافظة الموصل ولاسيما المناطق القريبة من كردستان في العراق أهمية بالغة جداً، إذ أن مخاوف العراق تتمثل في حال نجحت القوات الكردية في بسط سيطرتها على جانبي الحدود العراقية السورية نتيجة انسحاب وحدات الجيش السوري من عودة الصراع الكردي- الكردي على الحدود، والذي قد يمثل أحد التوقعات التي تتصل بتفتيت سوريا الى دويلات وأجزاء صغيرة، وهو ما سيهدد وحدة الدولة العراقية بسبب التقارب الجغرافي من سوريا واحتمالات دخول الأطراف فيما بينها باشتباكات تؤثر على الأمن الاقليمي برمته.

وفقاً لهذه المعطيات، تحركت الحكومة العراقية باتجاه عدد من الخطوات الاستراتيجية والتكتيكية أبرزها عملية ضبط المقطع الحدودي العراقي السوري عبر قواتها النظامية، مسنودةً بقوات الحشد الشعبي العراقي في محاولة منها وإعلان حالة التأهب القصوى للحد من احتمال انتقال العناصر الإرهابية، وتفعيل الجهد الاستخباري والمعلوماتي، وتعزيز نقاط العمليات بالطائرات المسيرة، فضلاً عن تعزيز الوجود العسكري على المعابر الحدودية الرئيسية السورية من معبر فيش خابور الى منفذ الوليد، وتفعيل الدور الدبلوماسي والاستخباراتي. إذ يخشى العراق من الارتداد تجاه المناطق المحررة الملاصقة لسوريا كالحالة مع الانبار ونينوى التي تحوي مناطق شاسعة ممكن ان تمثل منطقة فراغ أمني، لهذا فإن أي انفلات قد يحدث في سوريا قد يقود لإعادة النشاط الإرهابي ونمو الجماعات المسلحة في صحراء الانبار ونينوى وقد يتسع ليمتد الى مناطق حمرين في صلاح الدين وديالى.

إن احتمال حدوث اختلالات أمنية في الجزء السوري المجاور للحدود العراقية السورية وخاصة في مناطق السجون التي تحوي على القيادات الإرهابية هي من أكثر الاحتمالات والتداعيات ذات الصلة بالعراق، ومن ثم فإن حدوث انفلات أمني يؤدي بالتصعيد داخل المنطقة بشكل عام، اذ يحتوي سجن (غويران) في حي الصناعة محافظة الحسكة على أكثر من 3500 ألف مقاتل كانوا عناصر في التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن مخيم الهول القريب من الحدود العراقية السورية والذي يحوي ما يقارب 43 الف عنصر إرهابي، وان أي انفلات أمني سيقود بشكل مباشر الى محاولة الهاربين التسلل عبر الحدود العراقية وبذلك تمثل تهديد أمني خطير، ومع تبدل المشهد الداخلي في سوريا.

وبالاستناد إلى فرضية تعدد الأدوار العراقية، يمكن أن يؤدي العراق دوراً استثنائياً في سوريا، التي لا زالت تمثل جوهر التقاطعات الدولية والإقليمية لما لها من مكانة جيوستراتيجية، وإن التحركات العراقية تجاه سوريا ليس الغرض منها التدخل في الشؤون الداخلية السورية كما يروج في البعض من وسائل الإعلام بل أنها تندرج في سياق محاولة ضبط الأمن العراقي وتعزيز الحماية من المخاطر والتهديدات المحتملة عن الوضع في سوريا خاصةً بخصوص منع تسلل الإرهابيين وتكرار سيناريو عام 2014 وسيطرة تنظيم داعش الإرهابي. ويظل التركيز على الجانب الحدودي إجراءً وقائياً، لكن بشكل جزئي، في ظل قضايا أمنية عديدة، إلا أن ذلك يشكل عاملاً كافياً للحيلولة دون انتقال عدوى ما يجري في الساحة السورية إلى العراق.

الخاتمة

إن الأخطار المحدقة بالدولة السورية وما تتعرض له من تحولات لا تتعلق بها وحدها، بل تتعلق أيضاً بالأمن الإقليمي والأمن القومي العراقي على الخصوص. وأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية التي عاشها السوريون خلال 14 عاماً كانت كفيلة بحصول هذه التحولات على تأييد من قبل غالبية المجتمع السوري، مما أدى إلى حصول هذه التغييرات على تأييد مجتمعي كبير، أسهم في نجاحها في إنهاء حكم نظام بشار الأسد. كما كان للتدخلات الإقليمية والدولية خلال فترة حكم بشار الأسد وعدم تبنيه إصلاحات يمكن أن تستبعد هذا الانهيار دور في إضعاف قدرة النظام على استيعاب التغييرات القادمة والمحتملة في سوريا. خاصةً وأن العديد من المؤشرات قد تدفع نحو مشاهد واحتمالات كثيرة في سوريا قد يكون من بينها الحرب الأهلية أو تفتيت سوريا إلى أقاليم وفقاً لما يفرضه صراع الإرادات من مصالح ترتبط بها. وهذا ما يمثل واحدة من التوقعات ذات الصلة بسوريا.

أما أهم التوصيات التي يمكن أن توجه إلى الحكومة العراقية فهي

1- يمكن للحكومة العراقية ارسال رسائل اطمئنان للشعب السوري، والعمل كوسيط محايد من أجل عملية انتقال السلطة وإنشاء مؤسسات مدنية تعيد بسط الأمن والسلام في سوريا.
2- فتح باب الحوار مع القوى السياسية والعسكرية الجديدة المعتدلة في سوريا ووضع خطة للعمل على إعادة دمج سوريا في المنظومة الإقليمية والدولية وبالسرعة الممكنة.
3- تحقيق مزيد من الأمن وتكثيف الجهد الاستخباري والاستطلاعي داخل وعلى الحدود العراقية السورية وتعزيز التعاون الدولي لتبادل المعلومات، وخصوصاً فيما يخص السجون التي تحوي الإرهابيين القريبة من الحدود العراقية السورية.
4- العمل عبر القنوات الدولية والحلفاء الدوليين والإقليميين لمنع تقسيم سوريا الى دويلات، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم أزمة التطهير العرقي والطائفي للأقليات الموجودة، فضلاً عن تنامي العمليات الانتقامية وزيادة التفكك الأمني.
5- على وزارة الداخلية العراقية وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية متابعة ملف الجنود والمواطنين السوريين اللاجئين عبر الحدود العراقية وتنظيم وضعهم إدارياً وقانونياً.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org